منها «الرياضة» و«الاتصالات» و«التأمينات»

لجنة الميزانيات البرلمانية ترفض اعتماد ميزانيات 6 جهات حكومية

رياض عواد

كشف مصدر في لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية ان اللجنة رفضت اعتماد عدد 6 ميزانيات لعدة جهات منها الهيئة العامة للتأمينات والهيئة العامة للزراعة وهيئة الرياضة وهيئة الشراكة والهيئة العامة للاتصالات ومؤسسة الموانئ الكويتية

وأضاف المصدر الى ان لجنة الميزانيات أمامها عدد 14 جهة لم يتم مناقشتها وسيتم مناقشتها بعد اجازة عيد الفطر مضيفا الى انه ومن المحتمل رفض اللجنة عدد من ميزانيات الجهات المتبقية

و من جهة اخرى يحتاج المجلس الى عقد 6 جلسات بعد العيد لاقرار كل الميزانيات الخاصة بالوزارات والجهات الحكومية المستقلة، مشيرا الى انه لم تتمكن اللجنة من مناقشتها في شهر رمضان لعدم الانتهاء منها وطرحنا على مكتب المجلس ثلاثة تصورات لإنجازها بعد العيد.

وسيتم مناقشتها للميزانيات، التي لم تنجز حتى الان، منها ميزانيات ضخمة جدا مثل مؤسسة البترول وهيئة الاستثمار

واضاف المصدر ان اللجنة لاتستطيع ان تفض دور الانعقاد قبل الاول من يوليو وسيكون لدينا شهر كامل لمناقشة الميزانيات، لافتا الى ان لجنة الميزانيات أعطت مكتب المجلس ثلاثة تصورات لتحديد الجلسات التي قد نحتاجها لانجاز الميزانيات.

وتابع: نحتاج الى 6 جلسات لانجاز الميزانيات في الشهر الذي يلي رمضان

وكانت اللجنة قد اجتمعت مؤخرا لمناقشة ملاحظات ديوان المحاسبة بشأن الخطوط الجوية الكويتية الواردة في تقريره السنوي عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات الملحقة وحساباتها الختامية للسنة المالية 2017/2018.

وتبين للجنة أن أغلب الملاحظات التي وردت في تقرير الديوان كانت في العهد السابق لمجلس الإدارة الحالي لكن أمر تسويتها يقع ضمن مسؤوليته الحالية بالنسبة للملاحظات التي من الممكن تلافيها ، حيث لوحظ أن 87% من الملاحظات لم يتم تسويتها.

وأكدت اللجنة على ضرورة بذل الهيئة العامة للاستثمار مزيد من الجهد نحو تفعيل توصيات لجنة الميزانيات والحساب الختامي

جانب من اجتماعات لجنة الميزانيات

كونها حلت محل الجمعية العمومية وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية ومجلس الوزراء خاصة فيما يتعلق باسناد حقوق الشحن الجوي في العقود الحكومية لشركة الخطوط الجوية الكويتية دعما لمركزها المالي.

وشددت اللجنة بضرورة اتخاذ اللازم نحو تزويد ديوان المحاسبة بنتائج التحقيقات والإجراءات المتخذة فيما يخص المخالفات المالية المسجلة من قبله.

كما تبين للجنة عدم وجود دراسات فيما يتعلق بتكوين المخصصات بحسابات الشركة لغرض الانخفاض في القيمة الاستردادية عن القيمة الدفترية للطائرات وقطع الغيار بقيمة 98.3 مليون دينار تقريبا إضافة إلى حوالي 55.4 مليون دينار لمقابلة الذمم المدينة المشكوك في تحصيلها.

حيث أكدت اللجنة بضرورة تضمين اللوائح والقرارات المالية بالشركة ما ينظم الديون المشكوك في تحصيلها وآلية التعامل معهاإضافة الى موافقة مجلس الإدارة على تكوين مثل تلك المخصصات ، حيث أن وجود هذه المخصصات الضخمة وعدم استخدامها في الأغراض المخصصة لها قد يؤدي إلى اظهار البيانات المالية للشركة على غير حقيقتها. ومن جانب آخر تبين من خلال ملاحظات ديوان المحاسبة ارتفاع الذمم المدينة والتي تخص الجهات الحكومية بحيث مثلت 95% من الذمم المتراكمة منذ سنوات وبقيمة 120 مليون دينار لذلك فإن إعادة هيكلة العلاقة بين الشركة والأطراف الحكومية ضرورية بالحرص على توضيح الحقوق والالتزامات ضمن العقود المبرمة مع تلك الأطراف مما يجنب الشركة تراكم هذه الديون نتيجة اعتراض بعض الجهات على آلية احتسابها مما قد يؤدي الى اعدامها لعدم إمكانية التحصيل.

وناقشت اللجنة ارتفاع المصروفات التشغيلية والتي بلغت نحو 100 مليون دينار نسبة إلى إيرادات الشركة التشغيلية البالغة 67 مليون دينار وفق بيانات العام 2017 حيث لوحظ خلال الـ 3 سنوات الأخيرة منذ العام 2015 وحتى 2017 أن الخسائر التشغيلية في ازدياد حتى وصلت 85.7 مليون دينار وبنسبة 270% ، وأن الاستمرار في هذا المستوى التشغيلي سيؤدي إلى تآكل رأس المال وبالتالي تضطر الدولة للتدخل ورفع رأس المال لذا يجب على إدارة الشركة تحديد الأسباب الرئيسية للخسائر التشغيلية ومعالجتها.

كما ناقشت اللجنة ما تحملته الشركة من خسائر لـ 36 وجهة حول العالم من أصل 39 وجهة خلال العام 2017 محل الفحص والنقاش بلغت قيمتها نحو 94.6 مليون دينار مقابل تحقيقها لأرباح في 4 وجهات فقط ، وأكدت اللجنة على ضرورة دراسة ما أورده تقرير ديوان المحاسبة من أسباب ووضع الحلول المناسبة والتي تتماشى مع أوضاعها وبما يمكنها من تنفيذ ما تم تطبيقه مع الوجهات الرابحة.

وتبين للجنة عدم اتخاذ القرارات السريعة واقتناص الفرص بشأن بيع عدد 6 طائرات خارج الخدمة أدى الى تحمل الشركة تكاليف تخزينها والتي وصلت 157.6 ألف دينار نتيجة تأخر الشركة باتخاذ إجراءات التخلص منها رغم توصيات سابقة بهذا الخصوص وذلك قبل أن يصدر قرار بإيقاف بيعها.

كما أكدت اللجنة على ضرورة رفع كفاءة الكادر المالي في الشركة والشؤون المالية لما تم رصده من ملاحظات شابت عمليات الجرد في الشركة وعدم قيام الشركة بجرد الأصول وتطبيق الأنظمة المالية الحديثة إضافة الى تداخل الاختصاصات ما بين أقسام المشتريات والتخزين والصرف مما أدى ضعف الرقابة على تلك الأعمال.

كما أن عدم وجود نظام محاسبي آلي فيما يتعلق بالخدمات الهندسية التي تتم في المحطات الخارجية له تأثير مباشر على دقة احتساب الإيرادات المحصلة من الخدمات بسبب ضعف الرقابة والتدقيق عليها.

المويزري يسأل الصالح عن قرار حظر تسجيل الكويتيين المستقيلين في نظام التوظيف

شعيب المويزري

وجه النائب شعيب شباب المويزري سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء انس الصالح، ونص السؤال على:

1- تم النشر في وسائل الاعلام عن صدور قرار من مجلس الخدمة المدنية / ديوان الخدمة المدنية بحضر تسجيل الكويتيين المستقيلين من الحكومة في نظام التوظيف المركزي بديوان الخدمة المدنية لمدة سنه من الاستقالة. هل أصدر مجلس الخدمة أو ديوان الخدمة قراراً بحظر تسجيل الكويتيين المستقيلين في نظام التوظيف لدي الديوان لمدة سنه؟ إذا كانت الإجابة ب نعم ما سبب صدوره؟ ما هو السند القانوني لصدوره؟ وهل يملك أصلاً مجلس الخدمة أو ديوان الخدمة أو حتى مجلس الوزراء الحق في منع أو تعطيل حصول الكويتيين على الوظيفة أو اختيارها؟

2- لا ضرورة ولا حاجه لوجود ديوان الخدمة فالوزارات والدوائر الحكومية تستطيع استقبال طالبي الوظائف بشكل مباشر وكل الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية لديها موظفين متخصصين ودوائر قانونيه وإدارية وفي حال لم تقم بواجباتها يلجأ المتضرر للمسئول الأعلى واذا لم يحصل علي حقه يلجأ للقضاء العادل فوجود ديوان الخدمة المدنية أصبح يشكل عبئاً كبيرا علي المال العام وعبئاً إدارياً وقانونيا علي الدولة و فوق ذلك أصبح ديوان الخدمة هو المُعطل والمتسبب الاول في حرمان وتعطيل حصول الآلاف من المواطنين والمواطنات علي حقهم في التوظيف بل وأصبح هذا الديوان أحد المتسببين الرئيسين في صدور الكثير من القرارات الغير صحيحه لذا اصبح من الضرورة الغاء هذا الكيان التنفيعي الذي لا لزوم لوجوده ولا لدوره الا إذا كان قصد السلطة التنفيذية تنفيع البعض والاضرار بالعامة من الشعب من خلال حرمان المواطنين والمواطنات من حقهم في التوظف أو تعطيل حصولهم علي هذا الحق أو مِنْ خلال إصدار أو خلق قرارات غير صحيحه، فهل تهدف السلطة التنفيذية بوجَود واستمرار هذا الديوان (الخدمة المدنية) تنفيع البعض من خلال المناصب والمسميات الوظيفية والرواتب والمكافآت؟ واستمرار عرقلة حصول المواطنين على حقوقهم في التوظيف؟ إذا كانت الاجابة بالنفي إذن ما الهدف من وجود ديوان الخدمة؟

المطيري يسأل عن أعمال الصيانة بطريق الدائري السابع

ماجد المطيري

وجه النائب ماجد المطيري سؤالاً إلى وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الإسكان جنان بوشهري، قال في مقدمته:

لوحظ أن طريق الدائري السابع خاصة جسر صباح الناصر المؤدي إلى منطقة كبد معرض للازدحام المروري ووقوع حوادث تسفر عن وفيات وذلك نظراً لبطء وتوقف عمليات الصيانة فضلا عن وجود تحويلات اسمنتية عشوائية.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1 – سبب توقف أعمال الصيانة بطريق الدائري السابع خاصة جسر صباح الناصر المؤدي لمنطقة كبد.

2 – اسم الشركة المنفذة للمشروع.

3 – ما الأسس والضوابط التي بناءً عليها تم إسناد المشروع للشركة المنفذة؟

4 – ما البرنامج المحدد للانتهاء من المشروع ومدى التزام الشركة المنفذة للمشروع به؟

5 – ما أسباب التأخير في الانتهاء من المشروع؟

6 – نسخة من تقارير الزيارات الميدانية التي ترد من الجهاز التنفيذي للمشروع إلى الهيئة العامة للطرق والنقل البري.

منذ العام 2015 حتى تاريخ السؤال

هايف لبوشهري: هل تعاقدت «الأشغال» على صيانة وتوسعة طريق كبد؟

وجه النائب محمد هايف سؤالا لوزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الإسكان على خلفية تزايد الحوادث المرورية على طريق كبد، طريق السالمي، الدائري السابع والتشعبات المتصلة بها والتي تتسبب بحدوث وفيات وإصابات بالغة لمرتادي هذه الطرق، مستفسرا عن المعايير الفنية لهذه الطرق وما إذا كانت توفر الأمان لمستخدميها.

وسأل هايف: هل قامت الوزارة بعمل دراسة لقياس مدى الطاقة الاستيعابية لتحمل طريق كبد لسير المركبات باختلاف أنواعها؟ إذا كانت الإجابة بنعم أطلب تزويدي بصورة ضوئية من هذه الدراسة والنتائج المترتبة عليها؟ إذا كانت الإجابة بالنفي فما هي الأسباب التي حالت دون ذلك؟.

وأضاف: هل تعاقدت الوزارة للقيام بأعمال صيانة وتوسعة لطريق كبد منذ عام 2015 حتى تاريخ ورود السؤال؟ اذا كانت الإجابة بنعم أطلب تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك؟. وسأل «هل قامت الوزارة بإعداد إحصائية بالطرق التي يتكرر بها وقوع حوادث السير؟ إذا كانت الإجابة بنعم أطلب تزويدي بصورة ضوئية من هذه الإحصائية؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي فما هي الأسباب التي حالت دون إعداد مثل هذا النوع من الإحصائيات؟»، متابعا: «هل قامت الوزارة بالتعاون مع باقي الوزارات المعنية وأجهزة الدولة للحد من حوادث السير على طريق كبد والدائري السابع؟ إذا كانت الإجابة بنعم أطلب تزويدي بصور هذا التعاون والنتائج المترتبة عليه مع بيان التاريخ؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي فما هي الأسباب التي حالت دون القيام بمثل هذا التعاون؟»،

وقال هايف: «هل تتوافر المعايير الفنية بطريق كبد وطريق الدائري السابع بما يحقق الأمان لمستخدمي هذه الطرق؟ إذا كانت الإجابة بالنفي ما هي الإجراءات التي تتخذها الوزارة على المدى القصير والبعيد لتحقيق المعايير الفنية القياسية؟ مع بيان المدة الزمنية المطلوبة

التي مازالت قائمة ومسجلة بالوزارة وفق القانون المطبوعات

الدلال يسأل وزير الإعلام عن أسماء وأعداد الصحف والمجلات المرخصة

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالا الى وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب و نص السؤال على: أورد القانون رقم (3) لسنة 2006 وتعديلاته في شأن المطبوعات والنشر عدد من الضوابط والشروط فيما يتعلق بمنح تراخيص الصحف والمجلات، ونظراً لأهمية مطبوعات الصحف والمجلات في توعية وتثقيف وتنوير وتوجيه الرأي العام وبالمقابل دور وزارة الاعلام في مراقبة أداء تلك الصحف والمجلات قانونياً وإدارياً ومالياً، لذا يرجى أفادتنا بالتالي:

–1 يرجى تزويدي بأسماء وأعداد الصحف والمجلات المرخصة ومازالت قائمة ومسجلة بالوزارة وفق القانون المطبوعات مع تزويدي بتاريخ منح الترخيص لكل صحيفة أو مجلة وبيان هل هي يومية أو أسبوعية أو دورية وتحديد مدة الدورية وبيان كذلك مدى التزام صدور كل صحيفة أو مجلة حسب الترخيص مع تحديد الصحف والمجلات التي لم تلتزم بشرط اليومية أو الأسبوعية أو الدورية.

–2 يرجى تزويدي بأسماء وأعداد الصحف والمجلات التي ما زالت مرخصة والتي تصدر وفقاً للمادة (14) من القانون وبالأخص الصحف التي تصدر في أطار مدة ثلاثة أشهر أي أنها تجاوزت ترخيصها اليومي والأسبوعي، وكذلك تزويدي بالمجلات التي تصدر في أطار مدة ستة أشهر أي أنها تجاوزت ترخيصها الأسبوعي أو الدوري.

–3 ماهي الامتيازات والحوافز التي تقدمها وما زالت تقدمها وزارة الاعلام لكل من الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والدورية المرخصة (دعم مالي – أراضي تستغل للترخيص – تسهيلات .. إلخ) مع أرفاق قائمة بالتسهيلات والحوافز التي قدمت لكل صحيفة أو مجلة.

–4 هل يوجد تسهيلات أو دعم مالي قدمت لأي صحيفة أو مجلة مرخصة مع أن بعض الصحف والمجلات لا يلتزم بالترخيص اليومي أو الاسبوعي أو الدوري ويلجأ إلى تأخير الإصدار والنشر أستناداً للمادة (14) من قانون المطبوعات مع رجاء أرفاق تلك الصحف والمجلات المرخصة التي تتلقى دعم مال أو تسهيلات وتصدر في حدود مدة ثلاثة أشهر من الصحف وكذلك قائمة بالمجلات التي تصدر في حدود مدة ستة أشهر وتتلقى دعم مالي وتسهيلات بما يعني وجود الجدية في عمل تلك الصحف والمجلات.

–5 هل قامت وزارة الاعلام بدراسة التبعات والاثار المالية والإدارية والإعلامية بشأن مدى التزام وجدية الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والدورية خلال السنوات القليلة الماضية وهل انتهت الدراسة أو التقييم لأي نتائج أو توصيات بشأن التعامل مع الأطراف الغير الجادة أو التي تتلقي أموال دعم أو تسهيلات دون القيام بأدوارهم المنصوص عليها في قانون المطبوعات مع تزويدى بنسخ من تلك الدراسات أو صور التقييم.

–6 يرجى تزويدي بقائمة بأسماء المطبوعات (صحف – مجلات) التي تم الغاء تراخيصها مع بيان أسباب الإلغاء خلال الخمس سنوات الماضية وهل كان من أسباب الإلغاء عدم جدية تلك المطبوعات في الاصدار.

–7 يرجى تزويدي بقائمة بطلبات الترخيص للصحف والمجلات والمطبوعات الأخرى كلاً حسب اختصاصه والتي تم رفض الترخيص له أو ما زالت قيد الدراسة خلال الخمس سنوات الماضية والية الوزارة في التعامل معها .

–8 ما هي الملاحظات والمخالفات التي أوردها كل من ديوان المحاسبة و جهاز المراقبين الماليين بشأن تراخيص الصحف والمجلات أو صور الدعم الممنوحة لكل من الصحف المرخصة والمجلات الأسبوعية والدورية ومدى جدية تلك المطبوعات وموقف الوزارة من الملاحظات والمخالفات الواردة من الجهات

الطبطبائي يسأل الحجرف عن حصة الهيئة العامة للاستثمار في بنك الخليج

عمر الطبطبائي

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا إلى وزير المالية د. نايف الحجرف سأله فيه عن الآتي:

1 – كم تبلغ تكلفة حصة الهيئة العامة للاستثمار في بنك الخليج؟

2 – كم سيكون السعر الافتتاحي للمزاد؟ وهل سيكون المزاد بكامل الكمية أم على شرائح لإتاحة الفرصة لجميع الراغبين؟

3 – هل يوجد تكافؤ فرص ووقت كاف لجميع المتقدمين لأخذ الموافقات اللازمة من بنك الكويت المركزي لدخول المزاد؟

كما وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالاً إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود الصباح،جاء في نصه:

1 – كم يبلغ عدد الموظفين الإداريين في جميع مراكز الرعاية الأولية (المستوصفات) التابعة لمنطقة الفروانية الصحية؟ مع تحديد كل مركز صحي على حدة وعدد موظفيه الإداريين وأسمائهم ومراكز عملهم ومسمياتهم الوظيفية قرين كل منهم.

2 – ما المؤهلات العلمية لجميع أمناء المراكز الصحية التابعة لمنطقة الفروانية الصحية؟ وهل كلفوا بهذا المسمى الوظيفي بناء على لجنة الوظائف الإشرافية؟

3 – كل المراكز الصحية التابعة لمنطقة الفروانية الصحية وعدد ساعات العمل في كل منها

الحويلة يسأل العازمي عن إجراءات «التربية» لتوفير الهيئة التعليمية والإدارية للمدارس في «الوفرة السكنية»

د.محمد الحويلة

وجه النائب د.محمد الحويلة سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. حامد العازمي نص على الآتي:

نمى إلى علمي أن وزارة التربية تعتزم التراجع عن افتتاح مدارس منطقة الوفرة السكنية بعد أن أعلنت عن افتتاح هذه المدارس للعام الدراسي المقبل 2019/2020، ونظرا لحاجة أهالي المنطقة إلى هذه المدارس للتخفيف من معاناتهم، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل لدى وزارة التربية توجة لعدم افتتاح المدارس التي أعلن عنها في منطقة الوفرة السكنية للعام الدراسي المقبل 2019/2020؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فما الأسباب التي تمنع افتتاح هذه المدارس؟ وإذا كانت الإجابة النفي فما خطة واستعدادات وزارة التربية لتجهيز وافتتاح هذه المدارس للعام الدراسي المقبل 2019/2020؟ 2 – ما المدارس التي تسلمتها وزارة التربية في منطقة الوفرة السكنية؟ مع تزويدي بالجدول الزمني الذي حددته الوزارة لافتتاح هذه المدارس وتسجيل الطلاب بها.

3 – ما الإجراءات التي اتخذتها لوزارة لتوفير الهيئة التعليمية والإدارية للمدارس في منطقة الوفرة السكنية